منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تعزيـز منعة الميزان التجـاري الأردني في مواجهة خارطة التجارة العالمية الجديدة

نيسان 2025

ورقة موقف

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الإستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو إستراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

ورقة الموقف: تقرير يتضمن ملاحظات وتحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني حول موضوع أو قانون معين، مع توصيات شاملة للتحسين والتعديل.

لتقييم الدراسة

يسر منتدى الإستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الإستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

مقدمة 4
1. ملامح الميزان التجاري الأردني 5
2. لمحة عن التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة 6
3. أثر قرار فرض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على الصادرات الأردنية . 9
4. إمكانية التوسع في الأسواق التصديرية، وإحلال المستوردات 13
5. الخاتمة والتوصيات 18

مقدمة

تُعد التجارة الخارجية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي، إذ تؤدّي دورًا محوريًّا في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة عبر ارتباطها الوثيق بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، وسعر الصرف، ومستويات التوظيف. وتبرز أهمية التجارة السلعية في أنها تمثل حوالي 22% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فقد بلغت قيمتها نحو 23.6 تريليون دولار بنهاية عام 2023[1].

ويؤكد تقرير البنك الدولي "Leveraging Trade for More and Better Jobs" التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إذ أظهرت نتائجه، المستندة إلى بيانات 60 دولة (24 مرتفعة الدخل، و36 منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1995-2019)، **أن زيادة الصادرات ترتبط بارتفاع مستويات التوظيف، وتحسن الإنتاجية، وزيادة الأجور.**

وتكتسب **التجارة الخارجية** أهمية خاصة في الاقتصاد الأردني، إذ **تُشكل حوالي 81% من الناتج المحلي الإجمالي**. وفي إطار سعي الأردن لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تبنّت رؤية التحديث الاقتصادي، ضمن ركيزة النمو، هدف تعزيز الصادرات كإحدى الدعائم الأساسية لتحقيق معدل نمو مستهدف يبلغ 5.6% سنويًّا بالمتوسط، وذلك عن طريق رفع حجم الصادرات بمعدل نمو سنوي يصل إلى 11.7% خلال العقد المقبل.

ويأتي ذلك في سياق الجهود الرامية إلى معالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الذي يُعَدّ **أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني، لتجاوزه حاجز 10 مليار دينار في بعض السنوات، أي ما يعادل 27% من الناتج المحلي الإجمالي**[2]، وخاصة في ظل ارتفاع حجم مستوردات الأردن، التي تشكل ما نسبته 70% من إجمالي التبادل التجاري للأردن.

وفي ظل التطورات الأخيرة في السياسات التجارية العالمية، المتمثلة في فرض الولايات المتحدة رسومًا جمركية على صادرات معظم الدول - ومن بينها الأردن - تبرز أهمية تقييم تأثير هذا القرار على الاقتصاد الوطني، نظرًا للدور المحوري الذي يؤدّيه التبادل التجاري مع الولايات المتحدة في الاقتصاد الأردني في تخفيف العجز الكلي للميزان التجاري، وخاصة في ظل تسجيله فائضًا بلغ ما يقرب مليار دينار عام 2024.

وفي هذا الإطار، يقدم منتدى الإستراتيجيات الأردني من خلال ورقة السياسات هذه، **تحليلًا شاملًا لأثر القرار الأمريكي على الصادرات الوطنية** بالعموم، بهدف توضيح

[1] قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2025.
[2] التجارة الخارجية، التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي، دائرة الإحصاءات العامة، 2025.

السـناريوهات المحتملـة، وتقـديم بعـض المقترحـات لواضـعي السياسـات وصـناع القـرار من أجل التخفيف من حدة هذا القرار. وذلك من خلال:

1. استعراض **ملامح الميزان التجاري الأردني** عام 2024.
2. لمحة عن **التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.**
3. **أثر قرار فرض الرسوم الجمركية** على الصادرات الأردنية من الولايات المتحدة.
4. إمكانية **التوسع في الأسواق التصديرية، وإحلال المستوردات**.
5. تقديم بعض **الحلول والتوصيات للحد من أثر القرار**.

1. ملامح الميزان التجاري الأردني

- على الـرغم مـن التطـور الملحـوظ الـذي شـهدته مؤشـرات التجـارة الخارجيـة خـلال عـام 2024، المتمثلـة فـي ارتفـاع حجـم الصـادرات الوطنيـة بنسـبة 4.1% مقارنـة مـع عـام 2023، وارتفـاع المسـتوردات للفتـرة نفسـها بنسـبة 4.5%. **فـإنّ عجـز الميـزان التجـاري الأردني اسـتمر بالاتسـاع سـنة تلـو الأخـرى، لتبلـغ قيمتـه مـا يقـارب 9.7 مليـار دينـار، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 3.2%.**
- إن ارتفـاع المسـتوردات بـوتيرة أعلـى مـن الصـادرات يُعـدّ العامـل الـرئيس فـي ازديـاد حجـم العجـز فـي الميـزان التجـاري خـلال السـنوات الماضـية. ومـن الملاحـظ أن العجـز التجـاري قد شهد انخفاضًا نسبيًّا خلال الفترة بين (2015 و2020)، ليعاود الارتفاع بعد ذلك.

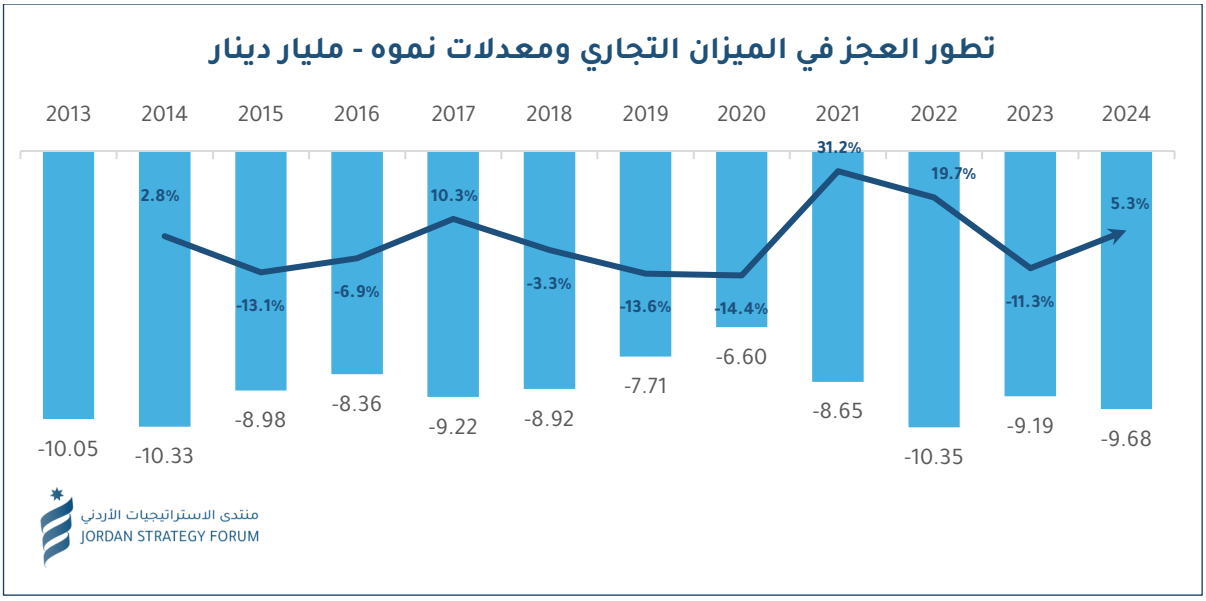

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة

- جـاء ذلـك **رغـم وجـود 22 اتفاقيـة تجاريـة** (حـرة، أو ثنائيـة، أو جزئيـة) مـع 57 دولـة مـن مختلـف أقـاليم العـالم - **لـم يكـن لمعظمهـا أثـر واضـح فـي تخفـيض العجـز** فـي الميزان التجاري الأردني.

- **سجل الأردن خلال عام 2024 عجزًا تجاريًّا مع 96 دولة**، كان أبرزها العجز مع الصين (3.43 مليار دينار)، ثم السعودية (1.75 مليار دينار)، وألمانيا (640 مليون دينار)، والإمارات (507 مليون دينار). فيما حقق الأردن **فائضًا تجاريًّا مع 63 دولة، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية (998 مليون دينار)**، والعراق (779 مليون دينار)، والهند (332 مليون دينار).

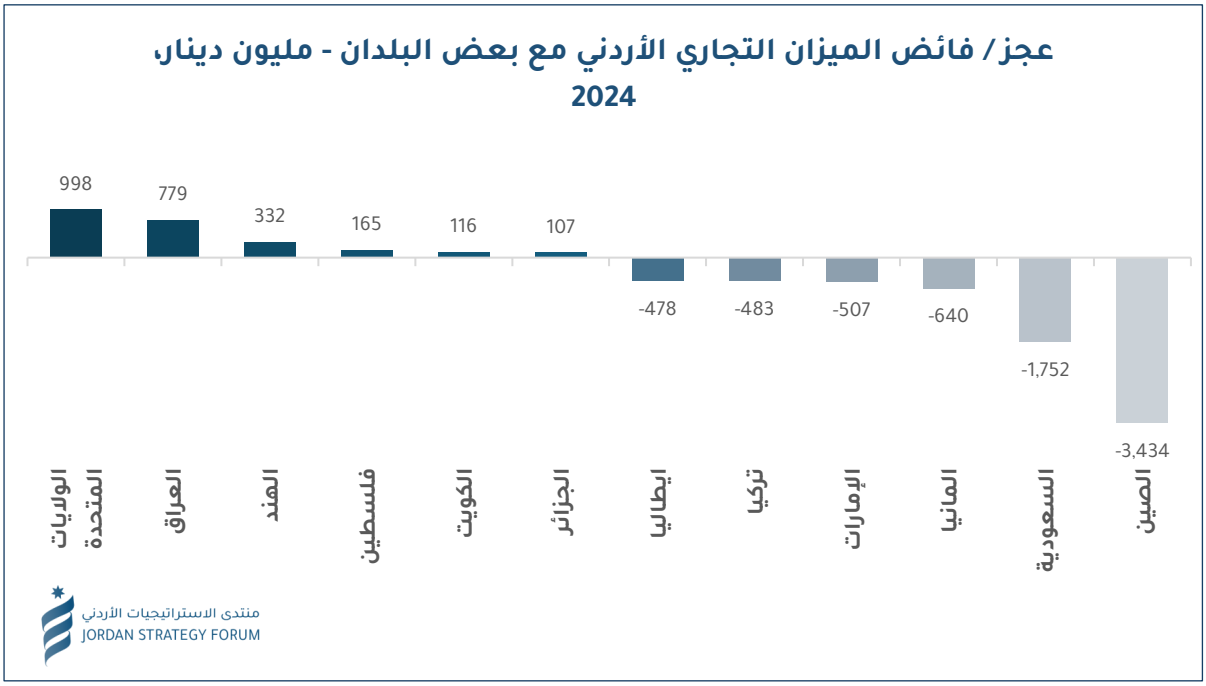

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة

2. لمحة عن التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة

- **تُعَدّ الولايات المتحدة شريكًا إستراتيجيًا مهمًّا للأردن؛ لأنها تستحوذ على الحصة الكبرى من حجم الصادرات الوطنية (25.7%)**، أي بقيمة بلغت 2.21 مليار دينار عام 2024، وذلك مقابل مستوردات بنحو 1.33 مليار دينار خلال العام نفسه.
- شهد حجم **التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة ارتفاعًا مستمرًا خلال العقدين الماضيين، وبمعدل نمو سنوي بلغ 10.4%**، وتحديدًا بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز النفاذ عام 2001.

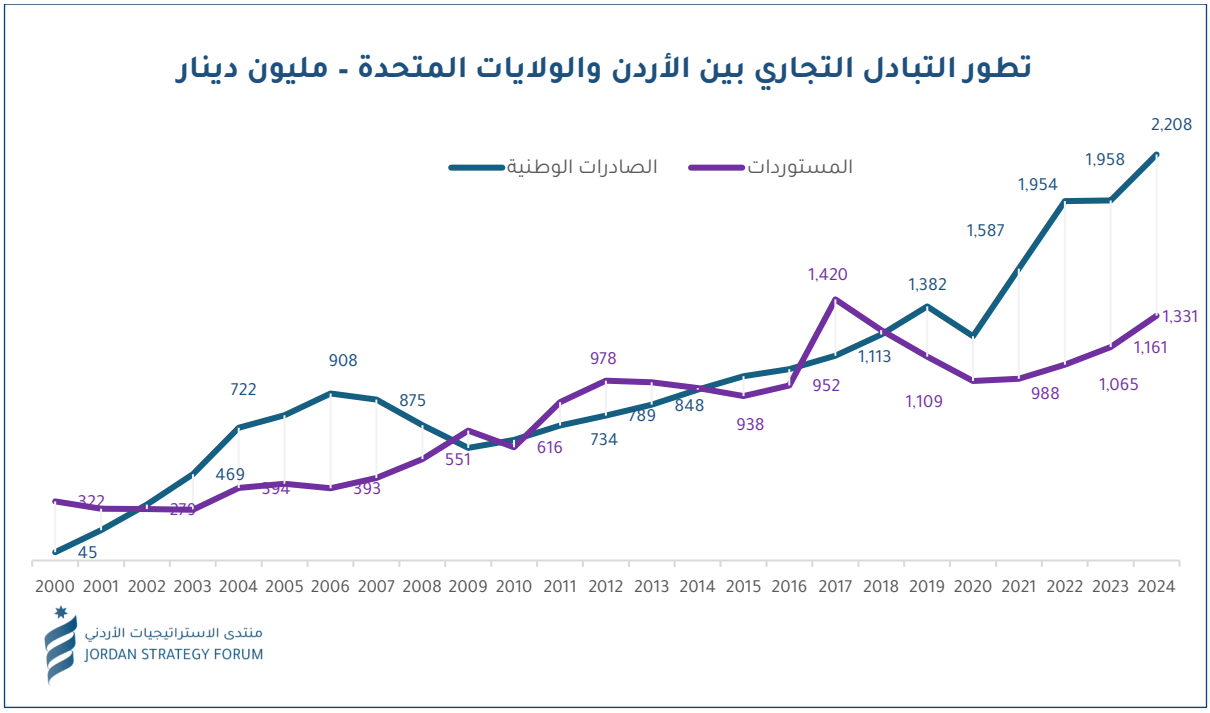

المصدر: قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة

- كما **شكلت الصادرات الوطنية من الألبسة** - بمختلف أنواعها - **ما نسبته 63% من إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة في عام 2024**. تلتها الصادرات السلعية من الحلي والمجوهرات بنسبة 24%، ثم الآلات والأجهزة (أجهزة التكييف) بنسبة 3.9%، ثم الأسمدة بنسبة 3.8%.

- وفيما يتعلق **بالمستوردات الأردنية من السوق الأمريكي، فقد جاءت الحصة الكبرى من منتجات الآلات والمعدات الآلية بنسبة 20.9%، تلتها المركبات بنسبة 18.6%**، وأجزاء الطائرات بنسبة 7%، ثم محضرات الصيدلة بنسبة 5.8%.

- وبالنظر إلى الميزان التجاري الأردني، فقد **سجلت 16 مجموعة سلعية فائضًا تجاريًّا مع الولايات المتحدة**، كان أبرزها الألبسة وتوابعها، والحلي والمجوهرات، والأسمدة، والألمنيوم ومصنوعاته، والمنتجات الكيماوية غير العضوية. فيما سجل الأردن **عجزًا تجاريًّا في 75 مجموعة سلعية في مقدمتها الآلات، والمركبات**، والحبوب، والأدوات الطبية.

أبرز الصادرات الوطنية إلى السوق الأمريكي لعام 2024 - مليون دينار

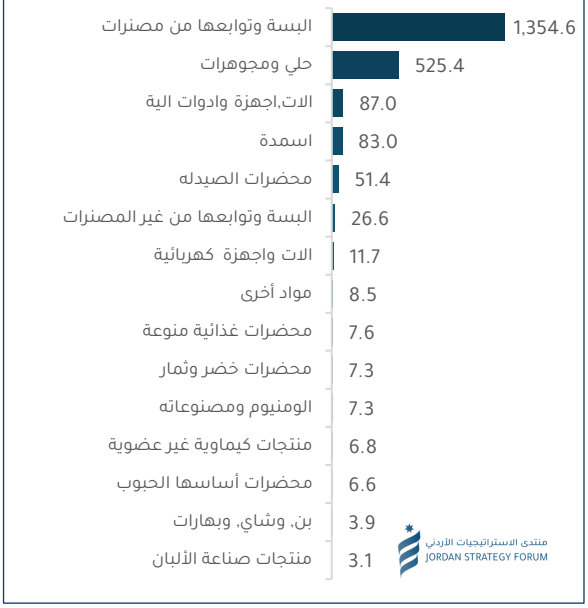

أبرز المستوردات من السوق الأمريكي لعام 2024 - مليون دينار

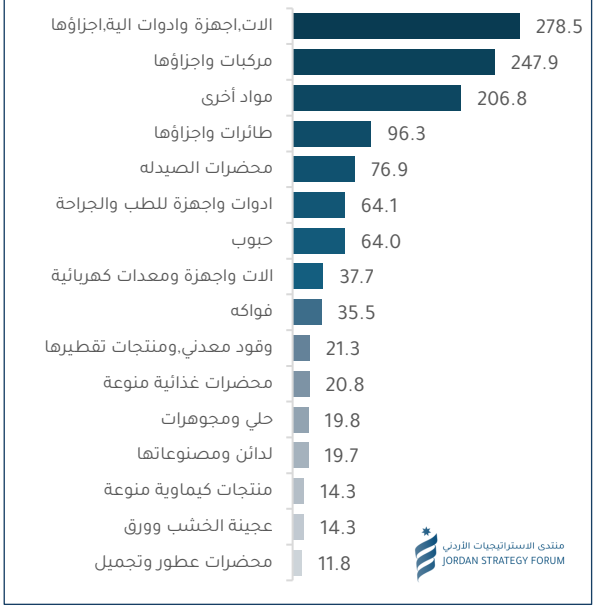

أبرز المجموعات السلعية ذات الفائض/ العجز التجاري بين الأردن والولايات المتحدة لعام 2024 - مليون دينار

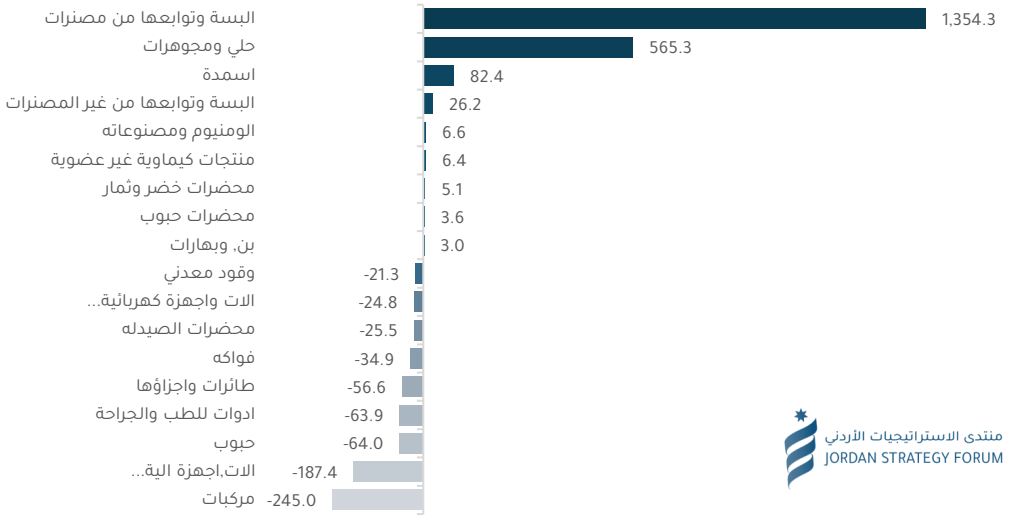

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة

3. أثر قرار فرض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على الصادرات الأردنية

أعلنت الولايات المتحدة مؤخرًا عن فرض حزمة من الرسوم الجمركية الجديدة على مستورداتها من معظم دول العالم، تتراوح نسبها بين 10% إلى 49%. وقد شمل هذا القرار الصادرات الأردنية بنسبة 20% بعد أن كانت معفاة، بموجب اتفاقية التجارة الحرة ما بين البلدين. وقد جاء هذا الإجراء في إطار "**سياسة حمائية تجارية" تبنتها الإدارة الأمريكية؛ لحماية صناعاتها المحلية، ورفع قيمة إيراداتها الجمركية، وخفض العجز في الميزان التجاري** مع تلك الدول، ومنها الأردن، التي بلغ العجز معها نحو 1.4 مليار دولار.

ويُعَدّ هذا القرار انتهاكًا صريحًا لبنود اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين. حيث نصت **المادة الثانية** منها على أنه "**لا يجوز لأي طرف أن يفرض رسومًا جمركية جديدة على المستوردات أو أن يفرض قيودًا كمية جديدة على التجارة بين الطرفين**". علمًا بأن الاتفاقية قد أكملت مرحلتها الانتقالية عام 2010، وأصبحت جميع السلع المتبادلة بين البلدين خاضعة لمبدأ "**الوصول المعفى من الرسوم الجمركية**". كما أن الواردات الأردنية لم تلحق أي ضرر في الصناعة المحلية في السوق الأمريكي يستوجب مثل هذه الإجراءات الحمائية.

علاوة على ذلك، فإن **هذا القرار يتعارض أيضًا مع ما تنص عليه المادة XXIV من اتفاقية (GATT 1994)** في إطار منظمة التجارة العالمية، التي تسمح للدول الأعضاء بعقد اتفاقيات تجارة حرة، **شريطة أن تؤدي إلى تخفيض الحواجز التجارية بين أطراف الاتفاق أو إلغائها، دون فرض حواجز جديدة على الدول** الأخرى.

ومن المتوقع أن **يترتب على هذا القرار تأثير سلبيّ على تنافسية الصادرات الأردنية في السوق الأمريكي.** علمًا بأن منتدى الإستراتيجيات الأردني يرى أن **حجم هذا التأثير سيعتمد على الحصة السوقية للصادرات الوطنية، والمرونة السعرية للطلب** (أثر التغير في سعر السلعة على كمية الطلب)[3]**، وإمكانية إعادة توجيه الصادرات الوطنية إلى أسواق بديلة**، بالإضافة إلى **تنافسية المنتجات الأردنية في مواجهة مثيلاتها في السوق الأمريكي**، في ظل هيكل التعرفة الجديدة المفروضة على جميع الدول.

وللوقوف على حجم هذا الأثر، قام منتدى الإستراتيجيات الأردني **بتحليل طبيعة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وتحديد القطاعات الأكثر تأثرًا، وتقديم السيناريوهات المحتملة[4] حول مدى هذا التأثير**، التي بُنيت على الافتراضات الآتية:

[3] Price Elasticity of Demand.

[4] لا تُعَدّ هذه السيناريوهات تنبؤات مستقبلية، وإنما هي تحليل قد يساعد في عملية التفكير واتخاذ القرار.

1. "أن **التعرفة الجمركية المفروضة على الدول ستطبق على جميع السلع** المصدرة من تلك الدول إلى الولايات المتحدة".
2. و" أن **الدول لن تتمكن من إيجاد أسواق بديلة** لصادراتها".
3. و "أن **المرونة السعرية للطلب على تلك السلع تساوي (-1)؛** أي أن ارتفاع الأسعار بمقادر (1%) سيؤدي إلى خفض الطلب بنسبة (1%)، مع ثبات جميع العوامل الأخرى".

ووفق الافتراضات المحددة أعلاه، **تم التوصل إلى السيناريوهين التاليين**:

1. السيناريو المتشائم:

- **حجم التأثير المتوقع:** يُقدّر حجم التأثير المتوقع **بانخفاض الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة بحوالي 441.7 مليون دينار**؛ أي ما يعادل 5% من إجمالي الصادرات الوطنية لعام 2024:

السيناريو المتشائم: التراجع في الصادرات الوطنية إلى السوق الأمريكي

المجموعة السلعية HS 4 Digits	الحصة السوقية من إجمالي الصادرات الكلية إلى أمريكا	حصتها داخل السوق الأمريكي من المنتج نفسه	قيمة الصادرات (2024) مليون دينار	قيمة تراجع الصادرات (مليون دينار)
ألبسة وتوابعها	%63.0	%3.0	1,381.20	-276.2
حلي ومجوهرات وأجزاؤها	%23.8	%6.4	525.4	-105.1
آلات وأجهزة تكييف وأجزاؤها	%3.9	%2.9	87	-17.4
أسمدة نيتروجينية (أزوتية)	%3.8	%8.2	83	-16.6
أدوية*	%2.3	%0.1	51.4	-10.3
شبه موصلات للكهرباء (أسلاك)*	%0.5	%0.1	11.7	-2.3
محضرات غذائية*	%0.3	%0.1	7.6	-1.5
خضراوات محفوظة ومعلبة*	%0.3	%0.1	7.3	-1.5
أجزاء منشآت من ألومنيوم*	%0.3	%0.5	7.3	-1.5
...	...	...	...	...
الإجمالي من جميع المنتجات المصدرة	**%100**	**-**	**2,208.40**	**-441.7**

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، ودائرة الإحصاءات العامة

- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن جزءًا كبيرًا من الصادرات الوطنية تعتمد في عملياتها الإنتاجية على استيراد المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، **فإن تراجع الصادرات (ضمن الافتراض أعلاه) سيتبعه تراجع في المستوردات الأردنية من تلك المواد**، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يستورد قطاع الألبسة ما يقارب 800 مليون دينار من المواد الأولية (الأقمشة، والخيوط، والأنسجة والشعيرات...)، أي أن تراجع صادرات الألبسة بنسبة 20% (276.2 مليون دينار)، سيؤدي إلى تراجع في المستوردات من مدخلات الإنتاج بنحو 167 مليون دينار (على افتراض تراجع المستوردات بذات النسبة)، ما يعني **ارتفاع العجز في الميزان التجاري لقرابة 270 مليون دينار.**

- **توزيع التأثير قطاعيًّا:** سيكون **قطاع الألبسة الأكثر عرضة للتأثر بتداعيات القرار**، حيث تشكل صادراته 63% من إجمالي الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكي، يليه قطاع الحلي والمجوهرات. بالإضافة إلى قطاعات أخرى، تشمل: أجهزة التكييف، والأسمدة، والمحضرات الصيدلانية. علمًا بأن درجة التعقيد الاقتصادي لقطاع الألبسة في الأردن متدنية جدًا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي الصادر عن جامعة هارفارد.

- **توزيع التأثير على مستوى شركات الألبسة**: عند تحليل الصادرات الوطنية إلى السوق الأمريكي على مستوى الشركات، وتحديدًا صادرات قطاع الألبسة، يلاحظ أن 20 شركة[5] (بما فيها فروعها الإنتاجية) **تستحوذ على غالبية صادرات الألبسة إلى الولايات المتحدة**. وتتضمن كبرى شركات الألبسة[6] استثمارات أجنبية مباشرة، كما تُوظف ما يزيد على 55 ألف عامل وعاملة تشكّل العمالة الوافدة منها حوالي 73%. ومن الملاحظ أن نحو 60% من حجم التأثير الكلي للقرار الأمريكي الأخير سيتركّز في هذه المجموعة من الشركات.

- وعليه، يُمكن **اعتبار هذا القرار بمثابة تهديد مباشر للاستثمارات الأجنبية** القائمة في الأردن، وتحديدًا في قطاع الألبسة. فضلًا عن تأثيره السلبي المحتمل على **جهود جذب الاستثمارات الأجنبية** الجديدة في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى **تداعيات ذلك القرار على العمالة المحلية**، وبالأخص على **الجهود التنموية في المناطق النائية.**

- ويتفاقم هذا **السيناريو (ليصبح أكثر تشاؤمًا)** في حال **قيام بعض الاستثمارات الأجنبية القائمة في الأردن بالانتقال إلى أسواق منافسة** تتمتع بتعرفة جمركية تفضيلية (البلدان ذات التعرفة الجمركية الأقل مقارنة بالأردن)، لا سيما في دول الإقليم المجاورة. ويُعزى ذلك إلى أن بعض هذه الاستثمارات قد دخلت بالأصل إلى السوق الأردني للاستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، إذ يلاحظ أن معظم إنتاجها موجه للتصدير إلى السوق الأمريكي.

2. السيناريو الأكثر تفاؤلًا:

- يشير التحليل إلى أن **الدول المنافسة للأردن في السوق الأمريكي** (وبالأخص من منتجات الألبسة، والحلي والمجوهرات، وأجهزة التكييف)، **قد خضعت أيضًا لزيادات في النسب الجمركية أعلى من الأردن، مما قد يخفف من حدة تأثير التنافسية على الصادرات الأردنية.** ومن تلك الدول الصين (34%)، وفيتنام (46%)، وكمبوديا (49%)، وبنغلاديش (37%)، والهند (26%).

[5] مركز التجارة الدولية، قاعدة بيانات الشركات المصدرة.

[6] من حيث عدد العمالة.

- **قد تكتسب بعض المنتجات الأردنية** (كالألبسة، والحلي والمجوهرات) **ميزة نسبية تنافسية**: لأنّ نسبة الرسوم المفروضة عليها هي أقل من الدول المنافسة لها. لذا، من المتوقع أن يشهد أداء الصادرات الوطنية تحسنًا نسبيًّا في السوق الأمريكي **نتيجة اغتنام الفرص الناجمة عن تراجع صادرات الدول المنافسة لها من تلك السلع**.

السيناريو المتفائل: ازدياد الصادرات الوطنية إلى السوق الأمريكي

المجموعة السلعية HS 4 Digits	الأسواق المنافسة داخل السوق الأمريكي[7]	قيمة صادرات البلدان المنافسة من المنتج المصدر نفسه (مليون دولار)	مقدار التأثر بحسب نسب التعرفة المفروضة (%)	الانخفاض في حجم الطلب على صادرات البلدان المنافسة وفق الافتراض (مليون دولار)
ألبسة وتوابعها	الصين	10,634.3	34	-3,615.7
	فيتنام	8,520.7	46	-3,919.5
	كمبوديا	2,793.5	49	-1,368.8
	بنغلاديش	2,627.0	37	-972.0
	الهند	2,411.9	26	-627.1
	إندونيسيا	2,298.0	32	-735.3
	هندوراس	2,030.6	10	-203.1
	نيكاراجوا	1,674.9	18	-301.5
حلي ومجوهرات وأجزاؤها	سويسرا	14,969	31	-4,640.5
	الهند	11,889	26	-3,091.2
	جنوب إفريقيا	8,577	30	-2,573.0
	أستراليا	3,210	10	-321.0
	كولومبيا	2,175	10	-217.5
	تايلاند	1,835	36	-660.7
	الصين	1,800	34	-611.9
	المملكة المتحدة	1,217	10	-121.7
آلات وأجهزة تكييف وأجزاؤها	الصين	3,063	34	-1,041.6
	تايلاند	1,404	36	-505.5
	اليابان	386	24	-92.6
	ماليزيا	149	24	-35.8

- كما لا بد من التنويه إلى أن **بعض الدول الأخرى المصدرة إلى الولايات المتحدة لذات المجموعات السلعية قد خضعت إلى نسب أقل من الأردن**، كهندوراس، ونيكاراغوا، وأستراليا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، وغيرها، مما **يستوجب سرعة التوسع داخل السوق الأمريكي قبل مزاحمة منتجات هذه الدول للصادرات الأردنية**.

[7] تم استثناء كندا والمكسيك من الأسواق المنافسة؛ لعدم توافر بيانات حول التعرفة المفروضة على صادراتها ضمن اللوائح المنشورة حتى تاريخ اعداد الورقة.

4. إمكانية التوسع في الأسواق التصديرية، وإحلال المستوردات

1.4 استغلال الإمكانات التصديرية للمنتجات الأردنية الكامنة وتنويعها

تشير تحليلات مركز التجارة الدولية إلى وجود فجوة تصديرية كبيرة بين الإمكانات التصديرية المتاحة والأداء الفعلي، إذ تقدر القيمة الإجمالية للإمكانات التصديرية بنحو 13.3 مليار دينار، بينما المستغل منها هو 55% فقط (ما يعادل 8.6 مليار دينار). وهذا يعني **وجود إمكانات تصديرية غير مستغلة تقدر بنحو 4.7 مليار دينار**[8] (45% من الإمكانات الكلية). ويمكن توظيف هذه الفجوة كفرصة حقيقية لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكي، أي **تنويع الوجهات التصديرية باستغلال الفرص التصديرية** الآتية:

1. بلدان **الشرق الأوسط** (السعودية، والإمارات، وقطر) **بقيمة 1,064 مليون دينار**.
2. بلدان **جنوب آسيا** (الهند، ونيبال، وباكستان) **بنحو 993 مليون دينار**.
3. بلدان **الاتحاد الأوروبي وغرب أوروبا** (هولندا، وسويسرا) **بنحو 551 مليون دينار**.
4. بلدان **شرق آسيا** (الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان) **بنحو 477 مليون دينار**.
5. بلدان **أمريكا الشمالية** (كندا، والمكسيك) **بنحو 100 مليون دينار**.

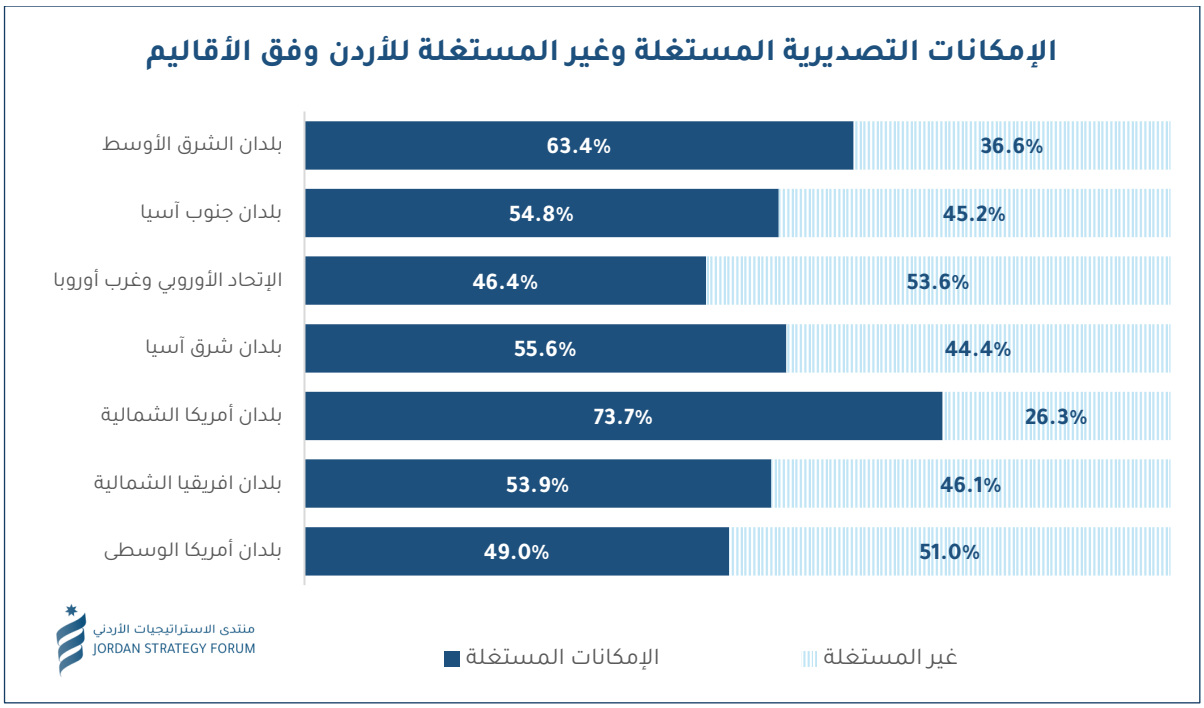

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، خارطة إمكانات التصدير

[8] خارطة إمكانات التصدير غير المستغلة، مركز التجارة الدولية

أمـا علـى المسـتوى السـلعي، فقـد جـاءت تلـك **الفـرص** ضـمن عـدد واسـع مـن المجموعات السلعية، أبرزها:

1. **منتجات الأسمدة بقيمة 993 مليون دينار.**
2. **المنتجات الكيميائية بقيمة 780 مليون دينار.**
3. **منتجات الألبسة بقيمة 560 مليون دينار.**
4. **الموارد المعدنية (املاح الكالسيوم..) بقيمة 545 مليون دينار.**
5. **الحلي والمجوهرات والمعادن الثمينة** بقيمة 348 مليون دينار.

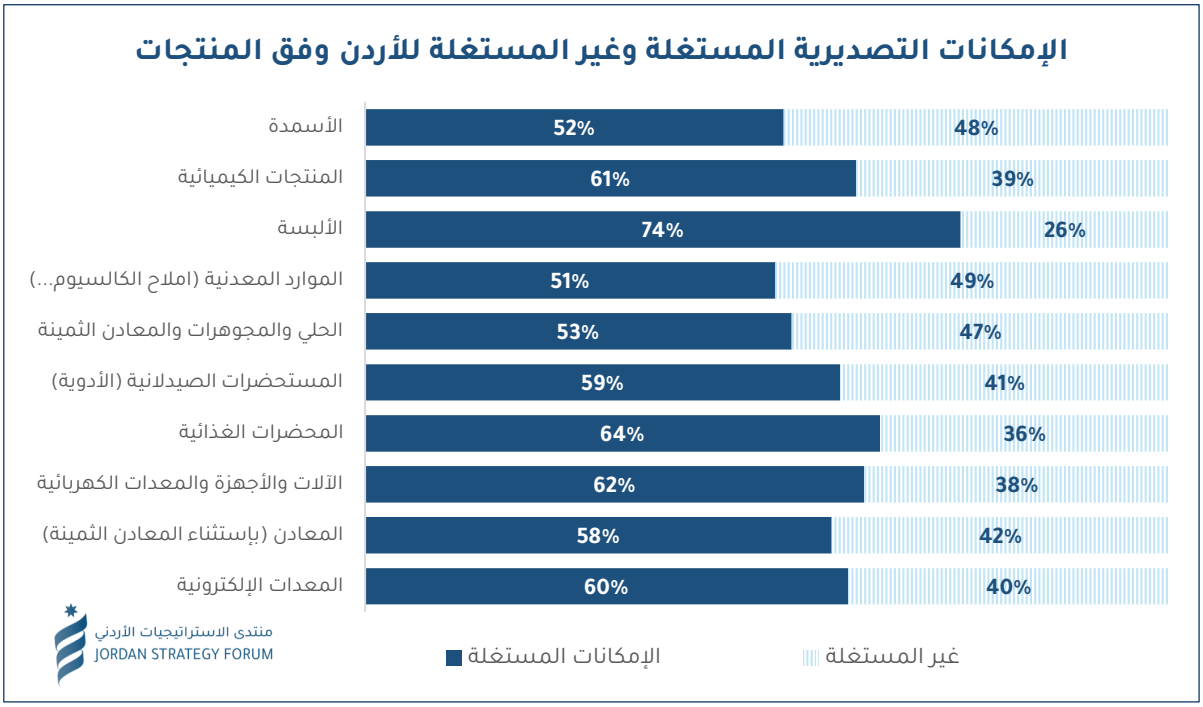

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، خارطة إمكانات التصدير

ويوضـح الجـدول التـالي **التوزيـع الجغرافـي لأبـرز المجموعـات السـلعية الأردنيـة ذات الفرص التصديرية**:

التوزيع الجغرافي للفرص التصديرية الأردنية غير المستغلة

المجموعة السلعية	الدولة (الفرص التصديرية غير المستغلة - مليون دينار)	
الأسمدة	الهند (361.6)	ماليزيا (84.4)
	الصين (103.5)	البرازيل (62.4)
	اندونيسيا (87.9)	كوريا الجنوبية (20.6)
المنتجات الكيميائية	الهند (214.1)	الإمارات (26.2)
	الصين (61.0)	هولندا (26.2)
	السعودية (48.2)	بلجيكا (17.7)
الألبسة	السعودية (77.3)	هولندا (19.1)
	إسبانيا (30.5)	الكويت (19.1)
	الإمارات (29.1)	المانيا (14.9)
	سويسرا (29.1)	فرنسا (13.5)
	إيطاليا (22.7)	
الموارد المعدنية	الهند (278.6)	استراليا (12.8)
	ماليزيا (24.1)	نيوزيلاند (12.8)
	كوريا الجنوبية (22.0)	لبنان (12.1)
	الفلبين (17.0)	ليتوانيا (6.8)
	الصين (15.6)	
الحلي والمجوهرات والمعادن الثمينة	الإمارات (107.0)	هونغ كونغ (23.0)
	سويسرا (45.0)	قطر (18.0)
	السعودية (27.0)	المملكة المتحدة (12.0)
المستحضرات الصيدلانية (الأدوية)	الصين (19.9)	سويسرا (9.2)
	السعودية (15.6)	استراليا (5.8)
	مصر (9.9)	كندا (5.7)
	اليابان (9.2)	
المحضرات الغذائية	فلسطين (12.1)	البحرين (2.7)
	السعودية (6.3)	الكويت (2.1)
	الصين (3.9)	استراليا (1.8)
	مصر (3.1)	
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية	السعودية (6.4)	مصر (2.4)
	الهند (4.2)	سنغافورة (1.6)
	الكويت (3.8)	إيطاليا (1.3)
	الإمارات (3.3)	
المعادن (باستثناء المعادن الثمينة)	الهند (12.8)	المكسيك (1.2)
	السعودية (7.8)	تايوان (0.7)
	ماليزيا (3.2)	تونس (0.6)
	اندونيسيا (1.8)	تايلاند (1.6)
المعدات الإلكترونية	السعودية (5.1)	استراليا (1.0)
	الهند (4.5)	المملكة المتحدة (0.9)
	الإمارات (3.5)	اليابان (0.7)
	هولندا (1.3)	البرتغال (0.6)
	اسبانيا (1.1)	المغرب (0.6)

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، خارطة إمكانات التصدير

تُبرز هذه المعطيات **إمكانية تنويع الصادرات الأردنية جغرافيًّا وسلعيًّا**، دون الحاجة إلى تغييرات جذرية في الهياكل الإنتاجية، وإنما **بتعزيز جهود الترويج والتسويق** الدولي، **وتحسين القدرات اللوجستية**، **وتفعيل اتفاقيات التجارة** الثنائية، ومتعددة الأطراف، مما يمثل **فرصة إستراتيجية لتعويض الآثار السلبية للقرار الأمريكي**.

2.4 إحلال المنتجات الأردنية مكان المستوردات ذات البديل المحلي:

في إطار الجهود الرامية إلى التقليل من حجم العجز التجاري، والحد من تأثير القرار الأمريكي على الصادرات الوطنية، **أجرى منتدى الإستراتيجيات الأردني تحليلًا شاملًا للمستوردات على مستوى التصنيف السلعي**، بالاستناد إلى قاعدة بيانات التجارة الخارجية لمركز التجارة الدولية، والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة، من خلال:

- **تحديد المنتجات المستوردة** بحسب البند الجمركي HS-9.
- إجراء **مقارنة مع الصادرات المحلية** من البند الجمركي نفسه.
- تحليل **الإنتاج المحلي للمنتجات المماثلة** (Gross output).
- احتساب معدلات النمو التراكمية (CAGR) **لقدرات الإحلال المحلي**.
- **استبعاد المواد الأولية ومدخلات الإنتاج،** والسلع غير المنتجة محليًّا.

وكخيار إستراتيجي على المدى القصير، يمكن **إعادة توجيه بعض الإنتاج الموجّه للتصدير إلى السوق الأمريكي نحو تلبية الطلب المحلي**، وذلك من خلال تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية أمام المستوردات، خاصةً في القطاعات التي أثبت التحليل امتلاكها لبدائل محلية واعدة. إذ كشفت نتائج التحليل **عن وجود فرص كبيرة للإحلال المحلي في عدة قطاعات؛ وفيما يلي أبرز النتائج لهذه القطاعات**:

- **الصناعات الغذائية**: يقدر حجم المستوردات ذات البديل المحلي من الصناعات الغذائية وفق المنهجية المذكورة أعلاه بحوالي **700 مليون دينار على أقل تقدير**، التي تمثلت في الصناعات الغذائية الاستهلاكية (نهائية الاستخدام)، أبرزها المنتجات المذكورة في الجدول أدناه:

أبرز منتجات قطاع الصناعات الغذائية المستوردة ذات البديل المحلي	
الإنتاج القائم (مليون دينار)	2,200
إجمالي المستوردات (مليون دينار)	3,260
إجمالي الصادرات (مليون دينار)	699
منتجات الكاكاو والمصنوعات السكرية (الشوكولا والحلوى)	المعلبات من البقوليات المحضرة والمحفوظة
التمور المجففة والمحفوظة	منتجات التبغ وبدائله المصنعة
بعض منتجات الألبان والأجبان	الخضراوات المحفوظة والمجففة
المحضرات الغذائية المحفوظة من اللحوم، أو الخضراوات، أو الدقيق	العجائن الغذائية والفطائر، بما فيها (الشيبس...)
المثلجات وإن احتوت على الكاكاو	المشروبات غير الكحولية (العصائر...)

المصدر: تحليلات المنتدى وفق قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة

- **صناعات الألبسة والمنسوجات:** يُقدر حجم المستوردات ذات البديل المحلي من صناعات الألبسة والأحذية وإكسسواراتها ما يصل إلى حوالي **300 مليون دينار**، التي تمثلت في الصناعات الاستهلاكية نهائية الاستخدام، وأبرزها المنتجات المذكورة في الجدول أدناه:

أبرز منتجات قطاع الصناعات الألبسة والمنسوجات المستوردة ذات البديل المحلي	
الإنتاج القائم (مليون دينار)	2,198
إجمالي المستوردات (مليون دينار)	422
إجمالي الصادرات (مليون دينار)	1,754
الألبسة المصنرة من مواد نسيجية	سجاد ذو خمل معقود من مواد نسيجية أخرى
الألبسة المصنرة من القطن	أغطية أرضيات من مواد نسيجية
الكنزات والتيشرتات، والبنطلونات، والسترات، والقمصان الداخلية بأكمام أو من دونها	فساتين غير مصنرة
بدل مصنرة	إكسسوارات الملابس (أغطية الرأس...)

المصدر: تحليلات المنتدى وفق قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة

- **صناعات الورق والتغليف:** قدر حجم المستوردات ذات البديل المحلي من هذه الصناعات بما يصل إلى حوالي 170 مليون دينار، التي تمثلت في الصناعات الاستهلاكية نهائية الاستخدام، وأبرزها المنتجات المذكورة في الجدول أدناه:

أبرز منتجات قطاع الصناعات الورق والتغليف المستوردة ذات البديل المحلي	
الإنتاج القائم (مليون دينار)	390
إجمالي المستوردات (مليون دينار)	411
إجمالي الصادرات (مليون دينار)	200
الورق الصحي من عجائن الورق	ورق التجميل، وورق التواليت
علب وصناديق من ورق	مناديل إزالة مواد التطرية والمناشف
صناديق قابلة للطي من ورق وورق مقوى	صواني وأطباق وأكواب وما يماثلها
أكياس معدة من ورق	

المصدر: تحليلات المنتدى وفق قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة

- **الصناعات البلاستيكية:** قدر حجم المستوردات ذات البديل المحلي من هذه الصناعات بما يصل إلى حوالي 150 مليون دينار، التي تمثلت في الصناعات الاستهلاكية نهائية الاستخدام، وأبرزها المنتجات المذكورة في الجدول أدناه:

أبرز منتجات قطاع الصناعات الورق والتغليف المستوردة ذات البديل المحلي	
الإنتاج القائم (مليون دينار)	431
إجمالي المستوردات (مليون دينار)	756
إجمالي الصادرات (مليون دينار)	171
قوارير وزجاجات وأصناف مماثلة	أنابيب ومواسير وخراطيم أخرى
صناديق وعلب وأصناف مماثلة	أكياس وحقائب أخرى
أدوات مائدة ومطبخ من لدائن	لفائف شفافة (رول) مطبوعة

المصدر: تحليلات المنتدى وفق قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية، والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة

على الرغم من أن عملية حصر جميع المنتجات القابلة للإحلال معقدة، فإنّ نتائج التحليل تؤكد أن **الصناعات التحويلية، تمتلك طاقات إنتاجية قادرة على توسيع مساهمتها في سد فجوة الطلب المحلي، وتعزيز الاعتماد على الذات في تلبية احتياجات السوق**، وبما **يسهم في التقليل من العجز التجاري** والتقلبات والاضطرابات غير المتوقعة في الأسواق العالمية.

5. الخاتمة والتوصيات

في ضوء القرار الأمريكي الأخير بفرض رسوم جمركية جديدة، وما يترتب عليه من تأثير مباشر على الصادرات الأردنية، **تتزايد الحاجة إلى تبني نهج اقتصادي وتجاري مرن وشامل، يهدف إلى تعزيز منعة الاقتصاد الوطني، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية**، ويعمل في الوقت نفسه على تقليص العجز المزمن في الميزان التجاري. وفي هذا السياق، يقدم منتدى الإستراتيجيات الأردني مجموعة من التوصيات المستندة إلى نتائج التحليل ضمن أربعة محاور، وعلى النحو الآتي:

أولًا: ضرورة فتح حوار رسمي دبلوماسي مع الجانب الأمريكي؛ لمراجعة القرار ومناقشة مدى توافقه مع نصوص الاتفاقية، وتبيان عدم توازن المكاسب التجارية الثنائية، بما يُعزز من موقف الأردن التفاوضي، **ويدفع نحو إلغاء الرسوم المفروضة**. وذلك من خلال:

- **رفض هذا القرار بوصْفه انتهاكًا لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين**.
- تأكيد أن **مثل هذا القرار يجب أن يتم في إطار بنود اتفاقية التجارة الحرة** الموقعة بين الولايات المتحدة والأردن منذ العام 2001، بإعادة التفاوض على بنود الاتفاقية، بما يصب في مصلحة البلدين.
- توضيح أن **هذا القرار لم يأخذ بعين الاعتبار حجم الفوائض التي تحققها الشركات الأمريكية من تعاملاتها مع الشركات الأردنية، ولا سيما في قطاع الخدمات،** بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، والاستشارية باستخدامها العديد من البرمجيات والأنظمة كـ Microsoft، Google، Oracle، وغيرها، التي تحقق من خلالها عوائد مالية بملايين الدولارات سنويًّا. **علمًا بأن الفائض في الميزان التجاري الخدمي للولايات المتحدة (صادرات الخدمات مطروحًا منها مستوردات الخدمات) قد وصل الى حوالي 290 مليار دولار**[9].
- توضيح أن **تعميم النسبة وفق الفائض في الميزان التجاري على جميع السلع يُعَدّ مجحفًا في حق الأردن**، إذ إن هناك عجزًا مسجّلًا في 75 مجموعة سلعية من أصل المجموعات المتبادلة تجاريًّا ما بين البلدين، في مقابل فائض ضمن 16 مجموعة سلعية فقط لصالح الأردن. **علمًا بأن مجموعتين سلعيتين قد استحوذتا على 91% من إجمالي الفائض التجاري الأردني** مع الولايات المتحدة.
- في حال الإصرار على التعرفة، لا بد من إعادة هيكلتها، بما يتوافق مع الأساس المنطقي الذي فرضت بموجبه، وضمن إطار اتفاقية التجارة الحرة، **بحيث يتم**

[9] مركز التجارة الدولية، قاعدة بيانات التجارة من الخدمات، 2023.

تطبيق التعرفة تدريجيًّا، وعلى نطاق ضيق يشمل السلع ذات الفائض المؤثر في الميزان التجاري فقط.

ثانيًا: اللجوء إلى آليات فض النزاع المختصة في منظمة التجارة العالمية، ذلك أن هذا القرار مخالف لأنظمة المنظمة وقوانينها وسياستها، التي تلتزم بها الدول الأعضاء.

ثالثًا: تعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتنويع أسواقها التصديرية:

يتطلب تقليص العجز التجاري والتقليل من تأثير التقلبات واضطرابات الأسواق العالمية، **العمل على تطوير قاعدة إنتاجية تقوم على الصناعات الرأسمالية والتكنولوجية والهندسية، وتنويع الأسواق التصديرية جغرافيًّا**، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على أسواق بعينها، وذلك من خلال:

- **تشجيع الاستثمار في الصناعات الرأسمالية "التكنولوجية والهندسية" عالية القيمة** (كالإلكترونيات، والمعدات الطبية، والبرمجيات، بما في ذلك الخدمات الهندسية)، بالإضافة إلى **دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والصناعات الابتكارية، بتوجيه البرامج الوطنية في الأردن** نحو هذا الهدف مباشرةً.
- **تعزيز التنسيق والتعاون التجاري مع الدول الشقيقة والصديقة المشابهة في الخصائص الاقتصادية والديمغرافية للأردن**، كبلدان المنطقة المجاورة، وغيرها من الاقتصادات الصغيرة المنفتحة تجاريًا، بهدف **تشكيل تحالفات تجارية مرنة** تُسهم في توحيد المواقف الجماعية داخل المحافل الدولية، وتسهيل الدخول إلى اتفاقيات تجارة حرة متعددة الأطراف، في ظل التحديات المتزايدة في النظام التجاري العالمي.
- **الإسراع في تيسير الإجراءات على المعابر الحدودية مع الجانب السوري**، ولا سيما المعبر السوري-التركي، لما له من أهمية إستراتيجية في تعزيز انسيابية الصادرات الأردنية نحو الأسواق الأوروبية، والعمل على **إزالة جميع المعيقات اللوجستية والإدارية،** التي تحدّ من الاستفادة الكاملة من هذا المسار التجاري الحيوي.
- **العمل على إزالة جميع المعيقات والتحديات التي تحد من قدرة الصادرات الوطنية على النفاذ إلى الأسواق العربية**، بمراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع هذه الدول وتفعيلها، والعمل على تحسين بيئة التجارة البينية، بما يعزز من فرص التكامل الاقتصادي العربي، ويزيد من حجم التجارة البينية.

- **ينبغي للشركات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم العمل على تحسين جودة منتجاتها وتطويرها**، وبما يتماشى مع المعايير العالمية والمواصفات الدولية، لتفادي المعيقات غير الجمركية التي تفرضها الأسواق العالمية.

- **تحسين البنية التحتية للنقل والموانئ؛ لتسريع عمليات التصدير، وخفض التكاليف التشغيلية**، وذلك بتطوير شبكة سكك حديدية تربط المناطق الصناعية بميناء العقبة والمنافذ الحدودية لتقليل كلف الشحن.

- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمها للوصول إلى الأسواق العالمية من خلال التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية**، وبما يسهم في التقليل من كلف الترويج والتسويق، ويعظم من وصول المنتجات المحلية إلى مختلف الأسواق.

- **تفعيل دور السفارات والملحقيات التجارية الأردنية في بلدان العالم** في تمكين التشبيك بين المنتجين المحليين والمشترين الدوليين، وتحديد الفرص التصديرية الواعدة وفق الإمكانيات التصديرية للأردن في كل دولة، كما تم تحديدها في التحليل أعلاه.

- **دراسة توقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول التي يمتلك الأردن فرص تصدير لها**، وذات طلب متزايد على المنتجات الأردنية، مثل الأسواق الآسيوية والإفريقية، بعيدًا عن الأسواق التقليدية. **ومراجعة الاتفاقيات التجارية القائمة بشكل دوري**؛ لتحديد مدى جدوى تلك الاتفاقيات.

- **تطوير المنصة الرقمية التصديرية لتكون مرنة وسلسة ومحدثة في توفير البيانات** حول الأسواق الخارجية، ومتطلبات التصدير، والدراسات السوقية، لمساعدة الشركات الأردنية في اكتشاف الفرص التصديرية لمنتجاتها، ومتطلبات التصدير إلى الأسواق الخارجية، وغيرها.

- **توفير برامج متخصصة لبناء قدرات الشركات الأردنية في مجالات آليات التصدير ومتطلبات الأسواق الخارجية**، وكيفية بناء الإستراتيجيات التصديرية المتخصصة.

- **اجراء حوار بين الحكومة والشركات لفهم تأثير الرسوم الجمركية على مستوى الشركات بشكل أفضل**، وما تفعله / تخطط له لمواجهة تداعيات القرار، من خلال انشاء لجنة وطنية لمتابعة تأثير القرار، وتعزيز دور المؤسسات المحلية في صنع القرار.

رابعًا: تعظيم فرص الإحلال المحلي للمنتجات المستوردة:

في ظل وجود صناعات وطنية قادرة على إنتاج بدائل للعديد من المستوردات الاستهلاكية، يصبح من الممكن إعادة توجيه جزء من الإنتاج المخصص للتصدير نحو تغطية الطلب المحلي، ولا سيما في قطاعات، مثل الصناعات الغذائية، والألبسة، والبلاستيك، والتغليف، وذلك من خلال:

- **تبني سياسة حماية للمنتج الوطني، بإعادة النظر في التعريفات الجمركية، وغير الجمركية، والرسوم المفروضة على المنتجات المستوردة التي لها بدائل محلية؛** بهدف التقليل من حدة المنافسة السعرية للمنتجات المحلية من قبل المنتجات الأجنبية، وتعزيز وجودها داخل السوق المحلي.
- **تفعيل الشراكة ما بين القطاعين الصناعي والزراعي لخلق عناقيد صناعية زراعية تسهم في تغطية الاحتياجات المحلية من الصناعات الغذائية والزراعية،** وبما يسهم في التقليل من كلف مدخلات الإنتاج المستوردة على القطاع الصناعي بتوفيرها محليًّا، وبما يؤدي أيضًا إلى تحسين مستوى الطلب في القطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي.
- تفعيل **أدوات الشراء الحكومي (المشتريات الحكومية)؛ لتشجيع الطلب على المنتج المحلي،** وتشريع تعليمات تفضيل المنتجات الوطنية في المناقصات والعطاءات العامة.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan